

المقدمة تتميز المؤسسات الاقتصادية في الوقت الحاضر بكبرها وتعدد وظائفها مما يجعلها عرضة للمخاطر المالية قد تضر بمصالحها ومصالح الأطراف الأخرى ذات صلة بها؛ ولمواجهة هذه المخاطر أصبح لعلم المحاسبة دورا رئيسيا في إعطاء تصور واضح عن المركز المالي للمؤسسة حيث يساعد على قياس النتائج العمليات المالية وتحديد مصادر الدخل والمصروفات؛ ولكي تؤدي المحاسبة هذا دور بكفاءة يجب ان تكون النتائج دقيقة وصادقة وهذا ما يطلب وجود نظام تدقيق فعال يتحقق من صحة البيانات المحاسبية. وتمثل جودة التدقيق مطلباً ضرورياً لكافة أطراف العملية التدقيق، سواء كان تدقيق داخلي أو خارجي فالمدقق يهتم بجودة التدقيق بهدف إبراز المصادقية على تقريره؛ والمستفيدون يرغبون في جودة التدقيق بهدف تأكيد من دقة البيانات المالية التي سيعتمدون عليها في اتخاذ قراراتهم. ولكي يحقق المدقق الخارجي جودة التدقيق يجب عليه ان يحترم معايير العامة للتدقيق؛ وان يبذل قصارى جهده في تحقيق. الإشكالية الدراسة: ومنه يمكن تساؤل الرئيسي التالي: - كيف يمكن للتدقيق الخارجي ان يكون له مساهمة في إضفاء مصداقية و جودة القوائم المالية؟ ضمن هذا تساؤل الرئيسي هناك مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية: 1. كيف يمكن تحقيق الجودة العالية في عملية التدقيق الخارجي؟ 2. كيف يمكن لتدقيق الخارجي ان يؤثر على القوائم المالية؟ 3. هل عند تحقيق الجودة في التدقيق الخارجي تتحقق جودة القوائم المالية؟ وللإجابة على إشكالية الدراسة وضعنا الفرضيات التالية: - تعتمد عملية تدقيق الخارجي على مجموعة من المعايير لتحقيق الجودة